الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.24

الجمعية العامة

Distr.: General
10 November 2015
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد كاريّو غوميز (نائب الرئيس) . . . . . (باراغواي)

المحتويات

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات وإرسالها في أقرب وقت ممكن مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org) وإدراجها في نسخة من المحضر.

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-18863 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد لوغار (سلوفينيا) تولى رئاسة الجلسة السيد كاريّو غوميز (باراغواي)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (تابع) (A/70/83–E/2015/75 و A/70/292 و A/70/408 و A/C.2/70/2)

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (تابع) (A/70/305)

١ - السيد بنجور (بوتان): قال إن أربع سنوات مضت في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، ومن المرجح أن يظل الهدف المتمثل في خفض عدد أقل البلدان نموا إلى النصف بعيد المنال، فربع هذه البلدان فقط هي المهيأة للخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠؛ وحتى بالنسبة لها لا تزال عمليات الانتقال السلس والمستدام موضع شك، بالنظر إلى مواطن الضعف الأساسية لديها والمهل الزمنية القصيرة المتبقية أمامها. ولذلك من الضروري دراسة أوجه القصور التي تحول دون المتابعة والتنفيذ بفعالية والتصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا.

٢ - وأردف قائلا إن الحكم الرشيد، وتولّي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، والموارد المحلية، هي عوامل أساسية لتحقيق التحول الذي يتوخاه برنامج عمل اسطنبول وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومع ذلك، ينبغي تكميل الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا بدعم دولي شامل وفعال ويمكن التنبّوء به وبتعاون على الصعيد القطري، إضافة إلى الالتزامات العالمية الواسعة النطاق. وحالياً يُخصص سنويا لأقل البلدان نموا زهاء ٤٠ بليون دولار في شكل مساعدة إنمائية رسمية؛ وإذا وُجدت آلية تتيح جعْل هذه الالتزامات في شكل تعهّدات بالتبرّع على الصعيد القطري على مدى خمس أو حتى عشر سنوات فإنها ستوفر درجة عالية من القدرة على التنبؤ، مما يمكّن كل بلد من وضع استراتيجيات وخطط ومشاريع إنمائية وطنية شاملة، في الأجلين المتوسط والطويل.

٣ - واستطرد يقول إنه ينبغي النظر إلى الخروج من فئة أقل البلدان نموا في سياق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ الأكثر طموحا، التي ستتطلب دعما أكبر لأقل البلدان نموا، بما فيها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وينبغي اعتبار الخطة وسيلة لتحقيق التغيير الهيكلي، والقضاء على الفقر، والتنويع الاقتصادي، وليست غاية في حد ذاتها. وتلزم قدرة مماثلة على التنبؤ في تدابير الدعم الدولية، تستند إلى حالة كل بلد بعينه وليس إلى نهج واحد يصلح لجميع البلدان، لتكون أساساً للانتقال إلى مرحلة الخروج من تلك الفئة، وأيضا للاستدامة بعد الخروج من تلك الفئة.

٤ - وأردف يقول إن استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لبرنامج عمل اسطنبول سيتيح فرصة لإعادة تنشيط تنفيذ البرنامج وضمان اتساقه مع خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، والوثيقة الختامية للمؤتمر الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويجب أن تترجم الالتزامات إلى تدابير دعم دولي ملموسة لصالح أقل البلدان نموا.

٥ - وأضاف قائلا إن قياس مدى فعالية تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ قد يكون سابقا لأوانه، ولكن من الحكمة النظر في منطق التنفيذ على الصعيد القطري، مما يتيح تعميم البرنامج في الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية في

البلدان النامية غير الساحلية. وبذلك، سيفهم الشركاء في التنمية وبلدان العبور والجهات الأخرى صاحبة المصلحة مثل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية فهماً أفضل الاحتياجات القطرية المحددة للبلدان النامية غير الساحلية. وبغض النظر عما إذا كانت المسألة مسألة مساعدات إنمائية رسمية أو تمويل مبتكر أو استثمار أجنبي مباشر أو تدابير دعم العبور أو بنى تحتية، ثمة حاجة إلى الوضوح بشأن الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية.

٦ - السيد زينسو (بنن): قال إنه رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة والدعم الذي تلقته من شركائها في التنمية، ظلّ التقدم المحرز أدنى من التوقعات، ولا سيما بسبب تقلّب أسعار الصادرات من السلع الأساسية التي تعتمد عليها اقتصاداتها، وأثر الأزمات المتعاقبة في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، والانخفاض الكبير في المساعدة الإنمائية الرسمية. والتوقعات ليست جيدة في وقت تحتاج فيه البلدان إلى حشد موارد إضافية من أجل تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول وتنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ تنفيذا فعالا.

٧ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام (A/70/83) يشير إلى أن ٤٦ في المائة من السكان في أقل البلدان نموا لا يزالون يعيشون في فقر مدقع؛ ولن يكون تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول قبل عام ٢٠٢٠ ممكنا ما لم تكثّف هذه البلدان وشركاؤها في التنمية جهودها وتتّخذ إجراءات ملموسة في المجالات الثمانية ذات الأولوية في البرنامج. وقد ترأس بلده مؤخرا مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نموا ويرحب بالتدابير الطوعية والمبادرات الابتكارية العديدة التي اتخذها الحكومات، على الرغم من الحاجة إلى تحويل وجهة الموارد من أجل التعامل مع تأثيرات الأزمات الاقتصادية العالمية وغيرها من الاضطرابات. وعلى الرغم من ضعف أداء أقل البلدان نموا المرتبط بالحالة الاقتصادية الصعبة، يجب عليها مواصلة السعي من أجل تحقيق الأهداف المتّفق عليها مع حصولها على دعم متزايد من شركائها في التنمية. وسيتسنى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام في أقل البلدان نموا من خلال بناء قدراتها الإنتاجية.

٨ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يحث مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة دعمه لتنفيذ مصرف التكنولوجيا، الذي ينبغي أن يحدث خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ويدعو الوفد الشركاء في التنمية لتقديم مساهمات كبيرة في تمويل مصرف التكنولوجيا بتخصيص ٠,١ في المائة على الأقل من مساعدتهم الإنمائية الرسمية لهذه الآلية.

٩ - السيدة بريمشيت (تايلند): قالت إن البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة أشد عرضة للتحديات العالمية بسبب ما تواجهه من معوّقات جغرافية وتعرّضها للهزات الخارجية والكوارث الطبيعية وأثر تغير المناخ. وهي تنطوي في الوقت نفسه على وعود كبيرة لأنها تمتلك موارد جمة واقتصاداتها تمتاز بالدينامية. وهذا ما يدفع بلدها إلى الترحيب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستكمال العمل غير المنجز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن المبادرات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لكفالة التنمية المستدامة في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، مثل برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا وإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

١٠ - وأردفت قائلة إنه بالنظر إلى انتقال تايلند إلى فئة البلدان ذات الدخل المتوسط قبل ثلاثة عقود، يود وفد بلدها أن يُطلع سائر البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة على خبرته، من أجل بناء شراكات إنمائية وكفالة النمو المستدام والشامل

للجميع. وتعزيز الترابط الإقليمي، من حيث المعدات والبرامج الحاسوبية، أمر حاسم الأهمية لإطلاق الإمكانات الاقتصادية في أكثر المناطق نأياً وانعزالاً، وسد الثغرات الإنمائية الإقليمية، وتحسين القدرة على المنافسة الدولية.

١١ - وذكرت أن تايلند تتعاون مع الشركاء في التنمية، بما في ذلك الزملاء الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، من أجل تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان المجاورة فيما يتعلّق بمشاريع الربط. وهي تدعو أيضا إلى مزيد من الربط خارج رابطة أمم جنوب شرق آسيا وإلى تطوير النقل المتعدد الوسائط، بما في ذلك عن طريق تمديد الممرات الاقتصادية في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية إلى منطقة جنوب آسيا، فضلا عن تعزيز شبكة الطرق الرئيسية الآسيوية وشبكة السكك الحديدية للبلدان الآسيوية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتلتزم تايلند، بصفتها أحد بلدان العبور الرئيسية في المنطقة، بتبسيط الأنظمة ومواءمتها من أجل تيسير النقل عبر الحدود.

١٢ - وأردفت قائلة إن بناء القدرات الإنتاجية أمر أساسي وبعيد الأثر على التنمية والتنويع الاقتصاديين في أقل البلدان نموا، بما في ذلك في مجال إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية. وبالنظر إلى أوجه التشابه بين تايلند والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة في آسيا وأفريقيا، فإن حكومة بلدها تقدم المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات في المجالات التي هي موضع اهتمام مشترك مثل الزراعة والتنمية الريفية، والصحة العامة، والتعليم والتدريب المهني في قطاعات الصناعات التحويلية.

١٣ - واسترسلت قائلة إن بلدها يأمل، بالنظر إلى تغيّر حياة الناس وقدراتهم الإنتاجية في البلدان النامية بفضل حصولهم على التكنولوجيا وتشجيع العلم والابتكار، وأن تعطي التوصيات التي قدّمها الفريق الرفيع المستوى المعني بمصرف التكنولوجيا زخما قويا للتعجيل بالتحول الهيكلي وتحقيق التنمية المستدامة.

١٤ - وأردفت قائلة إن البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة تكون أكثر هشاشة في مواجهة الكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ، ويجب حشد الدعم لبناء قدرتها على الصمود، حتى تستطيع تلك البلدان تلبية احتياجاتها من حيث التكيف والتخفيف. وينبغي تعميم الحد من مخاطر الكوارث في تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ من خلال إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. ويأمل وفد بلدها أيضا أن تكون الوثيقة الختامية لمؤتمر باريس المعني بتغير المناخ طموحة وملزمة قانونا.

١٥ - وختمت كلامها قائلة إن الخبرة الماضية قد أظهرت أن التعاون هو أفضل سبيل للتغلب على العقبات. وينبغي أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مكملا للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب. ويجب على المجتمع الدولي، عند تحقيق الأهداف المتّفق عليها، أن يأخذ في الحسبان هشاشة بعض البلدان، ولا سيما تلك التي تواجه أوضاعاً خاصة، وذلك حتى لا يتخلّف أي بلد عن ركْب تحقيق التنمية المستدامة.

١٦ - السيدة أديكاري (نيبال): قالت إن المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة للتصدي للتحديات التي تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية كانت فعالة في تعبئة الدعم الدولي من أجل التنمية المستدامة في هذه البلدان. وبما أن البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة لديها أنواع مختلفة من أوجه الهشاشة التي تعوق جهودها الإنمائية، فهي تحتاج إلى إعادة تنشيط الشراكات وتعزيز التعاون مع ما يتناسب مع ذلك من وسائل تنفيذ بطريقة مستمرة ويمكن التنبؤ بها.

١٧ - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها تدعو إلى التنفيذ الفعال ودون إبطاء لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وامتلاك زمام

الخطة وإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية ينطويان على أهمية قصوى.

١٨ - واستطردت تقول إن التنفيذ التام والفعال وفي الوقت المناسب لبرنامج عمل إسطنبول وبرنامج عمل فيينا في سياق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ يظل أمراً أساسياً لبناء القدرة الإنتاجية لدى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، والتصدي للعوائق الهيكلية، والقضاء على الفقر. وخروج أقل البلدان نمواً من تلك الفئة بشكل مستدام سيتطلب، مثلما اعترف الإعلان الوزاري الصادر عن الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ الذي عُقد في كاتماندو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وجود بنى تحتية للتجارة والنقل تتسم بالقوة والموثوقية والاستدامة، مع عدم وجود أي عوائق أمام تعزيز القدرات التجارية والاستثمارية.

١٩ - وأضافت قائلة إن نيبال عرضة لكوارث متعددة وتتحمل التأثير غير المتناسب لتغير المناخ. ويشدد وفد بلدها على الحاجة إلى إنشاء صندوق للمناخ لصالح أقل البلدان نموا، ويدعو إلى التنفيذ الفعال لإطار سينداي وخطة عمل أديس أبابا.

٢٠ - وأكدت أن إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو سليم وفي الوقت المناسب في جهود التنمية أمر بالغ الأهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية والازدهار في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. ويجب أن تعالج العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات قضايا أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية بهدف إتاحة الإمكانات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع الناس، واستخدام تلك التكنولوجيات كعامل مساعد للحد من الفقر. ويحث وفد بلدها أيضا على تشغيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا في وقت مبكر.

٢١ - وذكرت أن نيبال تقوم بإدراج برنامج عمل اسطنبول وبرنامج عمل فيينا في خططها الوطنية وجهودها الإنمائية وتلتزم بإدماج خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ أيضاً. ومع أن نيبال تسير على المسار الصحيح لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وتأمل أن تخرج من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٢، فإن الزلازل المدمرة التي ضربت البلد في أوائل عام ٢٠١٥ قضت على عدد من الإنجازات الإنمائية التي كانت قد اكتسبتها بشق النفس. وفي أعقاب ذلك، بدأت حكومة بلدها تركز على إعادة الإعمار باتباع نهج إعادة البناء بشكل أفضل، وعلى بناء القدرات وتطوير البنى التحتية، وتحسين الربط، وتعبئة الموارد المحلية. ولما كان وضعها كبلد غير ساحلي يشكل عائقا رئيسيا للتنمية والازدهار، فإن وفد بلدها يحث على اتباع النهج الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية للتعاون العابر والنقل لتوفير خيارات أكثر كفاءة وتنافسية للبلدان النامية غير الساحلية. وتستحق هذه البلدان تفهماً خاصاً من بلدان المرور العابر، ودعماً معززاً من الشركاء في التنمية والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، ومشاركة من القطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى لتمكينها من الاستفادة من الفرص المتاحة على جميع المستويات.

٢٢ - السيدة سويمارنو (إندونيسيا): قالت إن وفد بلدها يساوره القلق لأنه، على الرغم من التقدم الكبير المحرز، ليس من المحتمل أن تتمكن كثرة من أقل البلدان نموا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب، أو من تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول بحلول عام ٢٠٢٠. ولا يزال نصف سكان أقل البلدان نموا يعيشون في فقر مدقع. والتحول الهيكلي لتلك البلدان ليس كافياً؛ ويجب زيادة

تسريع معدلات الاستثمار المنخفضة رغم تحسنها، وتحقيق استدامتها بمرور الوقت. إذ لا تزال كثرة من أقل البلدان نموا، على الرغم من التحسن الذي طرأ على مناخها الاستثماري، مهمشة إلى حد كبير من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم فإن ذلك قد يساعد على تنويع اقتصاداتها.

٢٣ - وقالت إن وفد بلدها يدعو المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم الذي يقدمه إلى أقل البلدان نموا من أجل تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول. وإذا كان المراد لأقل البلدان نموا أن تبلغ أهداف التنمية المستدامة الأشمل، يجب أن يمثل التحول الهيكلي أولوية. لذلك، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة إنمائية رسمية تتراوح من نسبة قدرها ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نموا. وسوف تساعد زيادة الاستثمار العام والخاص في أقل البلدان نموا هذه البلدان على توليد العمالة والحد من الفقر. لكن يجب أن يتوافر لدى تلك البلدان الحيز السياساتي اللازم لتمكين حكوماتها من استخدام مزيج السياسات اللازم للتعامل بفعالية مع قضايا العمالة والفقر.

٢٤ - وأضافت قائلة إن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بتنمية البنى التحتية، وتنمية التجارة وتيسيرها، والتكامل الإقليمي، وبناء القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي تلزم معالجتها في سياق التنفيذ الكامل لبرنامج عمل فيينا وخطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠. ويرحب وفد بلدها بإنشاء منتدى عالمي للبنية التحتية تقوده المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، الأمر الذي سيشجع على قيام مجموعة أكبر من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بإبداء آرائها في تحديد الثغرات في البنى التحتية والقدرات ومعالجتها.

٢٥ - وأكدت أن الأمر يتطلب اتباع نهج متعدد الأبعاد للتصدي للتحديات الإنمائية المحددة للبلدان غير الساحلية وللتنفيذ الكامل لبرنامج عمل فيينا. وقالت إنه يجب، في إطار هذا النهج، تنفيذ سياسات وتدابير ترمي إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية والتخصص، مع مراعاة العقبات المتصلة بالنقل في البلدان النامية غير الساحلية؛ وتشكل تنمية القدرات الإنتاجية العنصر الرئيسي في هذه العملية. ويتسم بأهمية قصوى في هذا الصدد تحديد وتعزيز الشراكات التي تشمل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، والشركاء في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية، فضلا عن القطاع الخاص. وثمة حاجة إلى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الدعم من القطاع العام من أجل توفير المزيد من الموارد للاستثمار في تطوير البنى التحتية وصيانتها، وتيسير التجارة، والتحول الهيكلي، وبناء القدرات، ومعالجة جوانب الضعف الخارجية والداخلية.

٢٦ - السيد غوتولو (إثيوبيا): قال إنه على الرغم من العقبات الرئيسية المتعلقة بالبعد الجغرافي عن الأسواق الدولية وارتفاع تكاليف صفقات النقل والتجارة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، فقد أُحرز تقدم خلال العقد الماضي في تنفيذ برنامج عمل ألماتي. ومن خلال سبل التنفيذ القوية مع تنشيط الشراكات بين البلدان غير الساحلية وبلدان العبور، والشركاء في التنمية، والقطاع الخاص، يجب على المجتمع الدولي أن يعالج العقبات المتعددة الأوجه التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية، وأن يعمل على التنفيذ الكامل لبرنامج عمل فيينا.

٢٧ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يؤيد أهمية إجراء تحوّل هيكلي من خلال تنفيذ برنامج تصنيع شامل ومستدام، لأن توسيع نطاق مشاريع البنية التحتية يعزز القدرة التنافسية

لدى البلدان النامية غير الساحلية ويعزز ربطها. ويعد تبسيط ومواءمة الأنظمة الجمركية والزيادة المستمرة في تقديم المعونة من أجل التجارة تدابير هامة ترمي إلى زيادة القدرة التجارية للبلدان النامية غير الساحلية وتعزيز الصادرات عن طريق التنويع وإضافة القيمة. وكفالة حق الوصول وحرية المرور العابر هي أمر بالغ الأهمية لإدماج هذه البلدان في سلسلة القيمة العالمية.

٢٨ - وذكر أن إثيوبيا، بوصفها بلداً غير ساحلي، تواصل الاستثمار في البرامج المتعلقة بلوجستيات التجارة للتعجيل بتيسير التجارة وتعزيز القدرة التنافسية والربط. فسرعة حركة انتقال السلع والخدمات أساسية للإسراع بعملية التحول الهيكلي. وتنفذ حكومة بلده، بدعم من كيانات الأمم المتحدة فضلا عن القطاع الخاص، استراتيجية لوجستية وطنية ترمي إلى زيادة الصادرات وتحسين النظام المتعدد الوسائط.

٢٩ - واستطرد قائلاً إن برنامج عمل فيينا ينبغي تنفيذه تنفيذا كاملا من أجل إنشاء شبكة فعالة للنقل العابر تتسم بالأمان والموثوقية والكفاءة؛ وينبغي أيضا تعميمه بالكامل من قبل الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية، ويشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويخفض تكاليف نقل التحويلات المالية. وينبغي تعزيز الشراكة بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر في ما يتعلق بربط البنى التحتية والجمارك واللوجستيات. ومن المهم إعادة تنشيط جميع أشكال الشراكات العالمية - التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي - لتحويل البلدان النامية غير الساحلية إلى بلدان مربوطة برياً.

٣٠ - واختتم كلمته قائلاً إن أقل البلدان نموا تستطيع أن تلبي الاحتياجات الإنمائية المتعددة بالحفاظ على النمو الاقتصادي الشامل وبإدماج المنظور الجنساني في التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي. ويلزم تقديم دعم دولي ملموس وكبير لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، والعمل من أجل القضاء على الفقر، وتعزيز الإنتاجية، والتمكين من الخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

٣١ - السيد دزونزي (ملاوي): قال إن الأزمات المالية وأزمات الطاقة العالمية الأخيرة أدت إلى تفاقم ضعف أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية، وأصبحت غالبية أقل البلدان نمواً تعاني من فقر مدقع، وتزايد انعدام المساواة، وركود حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وعدم كفاية إيجاد فرص العمل اللائق، واستمرار انخفاض وتيرة التوسع الاقتصادي نظراً لمستوى التنمية وإمكانات النمو فيها. وعلى الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد زادت بنسبة قدرها ١٤ في المائة، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي هامشياً إذ لا يتجاوز ٢ في المائة فقط. وكانت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٤ لا تزال دون مستويات عام ٢٠٠٨. وهذه الاتجاهات تجعل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية معرضة لخطر عدم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ويجب على المجتمع الدولي، كيّ يخفف من التأثيرات المناوئة للأزمات ويوطد التنمية الاقتصادية، أن يأخذ في الاعتبار أولويات البلدان الضعيفة، ويضخ الاستثمار الأجنبي المباشر، ويساعد في بناء القدرات وتقديم الدعم التقني، بما في ذلك البحث والتطوير.

٣٢ - وأكد أن جميع الجهات صاحبة المصلحة يجب أن تلتزم بالتنفيذ الفعال لبرنامج عمل اسطنبول وتدمج المجالات

ذات الأولوية إدماجاً كاملاً في أهداف التنمية المستدامة لتمكين نصف أقل البلدان نموا من الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. وقال إن أقل البلدان نموا، بما في ذلك ملاوي، قد أحرزت تقدما كبيرا في مجال الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في التنمية الاجتماعية والبشرية، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وينبغي للشركاء في التنمية إيلاء أولوية خاصة لأقل البلدان نموا لمساعدتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٣ - وأضاف قائلاً إن المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة يجب تصعيدها. فالمساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت تؤدي دوراً بالغ الأهمية في الجهود الإنمائية لأقل البلدان نموا. ووفقا لخطة عمل أديس أبابا، ينبغي تقديم مساعدة إنمائية رسمية تبلغ نسبتها ٠,٢٠ في المائة على الأقل من الدخل القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نموا؛ وستساعد المساعدة الإنمائية الرسمية الذكية على حفز النمو والتنمية في بلدان مثل ملاوي. ولما كانت أقل البلدان نمواً عرضه للعديد من التحديات العالمية، فإنه يؤمل أن ينفذ برنامج عمل اسطنبول بكليته، وأن تستفيد تلك البلدان أيضاً من خلاله من الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص، وبناء القدرات الإمدادية. ويتعين على الشركاء في التنمية البناء على الإنجازات السابقة وتعزيزها والوفاء بالتزاماتهما فيما يتعلق بالبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

٣٤ - واختتم كلمته قائلاً إن وفد بلده يؤكد من جديد أهمية إنشاء منتدى جديد لسد فجوة البنى التحتية، ومساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تحقيق تطوير البنى التحتية الموجودة لديها، ومن ثم النمو الاقتصادي، ويأمل أن يدعم الشركاء في التنمية هذه المبادرة. ويشدد الوفد على أهمية إنشاء مركز دولي للاستثمار لصالح أقل البلدان نموا على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا. ويأمل وفد بلده أن يسفر مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ عن خطة طموحة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وينبغي للجنة أن تواصل النهوض بقضايا البلدان المتقدمة والبلدان النامية، مع التركيز بشكل خاص على أقل البلدان نموا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦:٠٠.